

العلاقة بين البيئة والأمن والتنمية

The relationship between
environment, security and
development

الأستاذ الدكتور
حيدر عبد الرزاق كمونة
جامعة بغداد / المعهد العالي للتخطيط الحضري الاقليمي
الأستاذ المساعد الدكتور
عبد الصاحب ناجي البغدادي
جامعة الكوفة

العلاقة بين البيئة والأمن والتنمية.....

العلاقة بين البيئة والأمن والتنمية

The relationship between environment, security and development

الأستاذ الدكتور
حيدر عبد الرزاق كمونة
جامعة بغداد / المعهد العالي للتخطيط الحضري الاقليمي
الأستاذ المساعد الدكتور
عبد الصاحب ناجي البغدادي
جامعة الكوفة

المقدمة:

تعتبر التنمية هدفاً للإنسان في كل زمان ومكان ، ولقد استطاع الإنسان ان يحقق إنجازات كبيرة في هذا المجال، وذلك من خلال رفع مستوى معيشة الإنسان، وتحقيق التطور والرفاهية، بفضل الاكتشافات التكنولوجية الكثيرة، إلا ان هذه العملية سرعان ما اكتشف الإنسان انها تنطوي على كثير من الجوانب السلبية على البيئة ومن ثم تطورت هذه المخاوف الى حد القول بأن مستقبل الإنسان نفسه صار في خطر، و تتمثل هذه الاخطار في نتائج التلوث والافراط في استغلال العناصر، نتيجة للافراط في اداء الاعمال التي يعتبرها ضرورية لعملية التنمية والتطور، ومن هذه الاعمال، الاستيطان، والصناعة والتجارة، والترفيه والخدمات ... وغير ذلك من النشاطات التي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية، ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعمراني للإنسان.

ان خطر هذه العملية، يزداد بسبب عدم وجود الموازنة بين المحافظة على البيئة والتنمية، دون الاخذ بنظر الاعتبار معايير ومقاييس كلا المفهومين، او محاولة التكيف والتنسيق بين ما يريده الإنسان وما تتطلبه الطبيعة .

لقد كان مفهوم التنمية في الماضي، بأنها عمل من جانب الإنسان على بيئته وجامدة عليها ان تستجيب لكل ما يقوم به الإنسان او يريده منها، لقد اصبح الإنسان هو الضحية الأولى لهذه العملية، وبدأ العالم يفكر في كيفية انقاذ البشرية من نتائج عملها وتبين ان التنمية هي عملية تفاعل ديناميكي بين البيئة والإنسان، ينتج عنه الخير والشر معاً، وأصبحت مشكلة العصر الحديث هي كيفية توجيه التفاعل بين الإنسان والبيئة، في الحاضر والمستقبل؟ وكيفية تكوين التنمية التي تؤدي الى منافع اكثر واخطار اقل؟

مفه وم التنمية المستهية:

ذكرنا سابقاً ان على الانسان ان يمارس عمليات الت نمية التي لا تؤدي الى اضرار كثيرة على البيئة ، وبعبارة اخرى لا تؤدي عمليات ال تنمية الى اضرار بمصالح وحقوق الآخرين في هذه البيئة ، او بنصيب الاجيال ال لاحقة للعيش برفاهية وبراحة.

ان التنمية يمكن جعلها مستدامة، اذا كان العمل فيها وفق هذا المفهوم اي انها تستجيب لحاجات الحاضر دون التأثير على قدرة الناس في كل مكان و زمان في الحصول على احتياجاتهم من ه ذه البيئة.

ولكن التنمية بوجه عام هي التفاعل بين البشر وبين الموارد المتاحة لهم أي استغلال البشر لمواردهم الطبيعية لنقل مجتمعاتهم من الازواض القائمة الى اوضاع اكثر تقدماً لتحقيق اهداف محددة تعتبر اساس لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه العمرانية والاجتماعية والاقتصادية وان مفهوم التنمية صار من المفاهيم السائدة في عصرنا، خصوصاً بعد بروز ما يسمى بالدول النامية او مايسمى احياناً بدول الجنوب، الا ان هذا المفهوم ارتكز بشكل اساسي على مقياس التنمية الكمية الذي يرتكز على الجانب الاقتصادي المتمثل بتحقيق نمو مستمر في الناتج القومي الاجمالي وما ينتج عنه من تحقيق نمو مستمر في دخل الفرد الاجمالي والذي يؤدي بدوره الى تحسين الوضع المعاشي للمواطنين في البلدان غير الغربية التي سميت بالبلدان النامية وحديثاً بلدان الجنوب. وهكذا تطور مفهوم التنمية فانتقل من التركيز على التنمية الاقتصادية (خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي) الى التركيز على الجانب الاجتماعي (خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي)، والى طرح مفهوم التنمية البشرية في تقارير الامم المتحدة الذي يصدرها البرنامج الانمائي منذ عام 1990، وهكذا اختلط مفهوم التنمية بمفهوم النمو الاقتصادي في كتابات عديدة لمفكرين غربيين كما اختلط بمفهوم التحديث او التغريب بحيث استخدمت هذه المفاهيم جميعاً للإشارة الى الظاهرة نفسها، رغم الاختلافات الجوهرية بينها في العديد من الكتابات، وهكذا ظل مفهوم التنمية المستدامة غامضاً ومقتصراً على الندوات المغلقة خلال السبعينات، حتى صدور كتاب (مستقبلنا المشترك) عام (1987).⁽¹⁾ وفي العصر الحاضر أصبح مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المهمة لارتباطها الوثيق بالاعتبارات الاستراتيجية والجيوسراتيجية وبما يضمن الأمن الوطني. ويقصد بالاعتبارات الاستراتيجية هي الاهداف البشرية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار في اتخاذ القرارات وبما يحفظ الأمن الوطني .

ويقصد بالاعتبارات الجيوسراتيجية هي الاهداف العسكرية والامنية العليا

التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار لمواجهة مخاطر الحرب، والمصطلح مكون من مقطعين عن أصل لاتيني فكلمة (geo) تعني الارض و(strategy) تعني الاهداف. ومن هنا يتضح بان مفهوم الأمن الوطني يرتبط بالانسان وحماية البيئة والهدف هو توفير بيئة سليمة آمنة هنيئة سعيدة لمعيشة الانسان، حيث ان الأمن الوطني يأخذ بنظر الاعتبار هذه الجوانب ويعمل على حمايتها من المخاطر الخارجية، كالحروب والكوارث الطبيعية. لذلك فان هذا مفهوم يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتنمية المستدامة فهي التي تحقق الأمن الوطني، وبما يضمن الأمن الاجتماعي والبيئي والاقتصادي.

وان تحقيق الأمن الوطني مقترن بالافكار والمفاهيم التي يتضمنها مفهوم التنمية المستدامة بابعادها المتعددة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، حيث أن المضامين التي يحملها هذا المفهوم هي اعتبارات تحقق الأمن الوطني ومن خلال ما يلي:

١. الأمن المائي والغذائي: حيث ان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تحقيق هذا المفهوم وبالتالي يتحقق الامن الوطني.
 ٢. تحقيق الأمن والسلام في المنطقة : حيث ان هدف الأمن الوطني هو راحة السكان وسعادتهم والتي تتحقق من خلال الأمن الاجتماعي .
 ٣. نشر التعليم وبناء القدرات والبحث العلمي : لبناء مجتمع مثقف ومتعلم قادر على مواكبة تطور العصر .
 ٤. الحد من تدهور الاراضي والتصحر .
 ٥. الحفاظ على الجبال والغابات .
 ٦. الحفاظ على التنوع البيولوجي وتشجيع انشاء المحميات .
 ٧. الحفاظ على جودة الهواء .
 ٨. استكشاف امكانات الموارد المتجددة على أوسع نطاق ممكن .
 ٩. اعادة استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنفاد وكذلك تدوير المخلفات.
- وهذه الافكار جميعها هدفها الاساس هو الانسان لكي يعيش في بيئة سليمة وأمنة وسعيدة وهنيئة بعيدة عن المخاطر، وتأمين حصة الاجيال القادمة من هذه الموارد والتي تحقق دورها الأمن الوطني. وفي هذا المجال يمكن القول "ان موضوع البيئة والمحافظة على البيئة موضوع وطني مهم وليس بإمكاننا ان نتساهل فيه، لانه اذا تساهلنا فيه سنواجه مسائل ثمنها الصحي الباهض".
- ومن هذا المنطلق فان أهمية البيئة والتنمية يجب ان نأخذ أهمية كبيرة في الحياة لما لها ارتباط وثيق بحياة الانسان والكائنات الحية الاخرى. بالإضافة الى ارتباط الموضوع بتحقيق الأمن الوطني داخل البلد.
- والتنمية المستدامة حسب المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة

للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو عام 1991 هو (ضرورة أنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو للحاجات التنموية والبيئية لاجيال الحاضر والمستقبل. وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر الى انه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي ان تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزء من عملية التنمية المستدامة ينبغي ان تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزء من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها). (2)

وبإضافة الى (المبدأ رقم 4) فان وثيقة اعلان (ريو) بشأن البيئة والتنمية

تحتوي على بعض المبادئ المتعلقة بالتنمية المستدامة ومن اهمها: (3)

- يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم ان يحيا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة. (المبدأ رقم 1).
- من اجل تحقيق تنمية مستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب ينبغي ان تعمل الدول على الحد من انماط الاستهلاك غير المستدامة وازالتها وتشجيع السياسات الديمقراطية الملائمة (مبدأ رقم 8).
- ينبغي ان تتعاون الدول في تعزيز بناء القدرة الذاتية على التنمية المستدامة بتحسين التفاهم العلمي عن طريق تبادل المعارف التكنولوجية، وبتعزيز تطور التكنولوجيا وتكيفها ونشرها ونقلها بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والابتكارية (المبدأ رقم 9).
- ينبغي ان تسعى السلطات الى استيعاب التكاليف البيئية واستخدام الادوات الاقتصادية آخذة في الحسبان النهج القاضي بان يكون المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل من حيث المبدأ تكلفة التلوث، مع ايلاء المراعاة الواجبة للصالح العام ودون الأخلال بالتجارة والاستثمار الدوليين (مبدأ رقم 16).
- يضطلع بتقييم الاثر البيئي كأداة وطنية للانشطة المقترحة التي يحتمل ان تكون لها اثار سلبية كبيرة على البيئة والتي تكون مرهونة بقرار لاحدى السلطات الوطنية (مبدأ رقم 17).
- للمرأة دور حيوي في ادارة وتنمية البيئة ولذلك فان مشاركتها الكاملة امر اساسي لتحقيق التنمية المستدامة (المبدأ رقم 20).

أن أصل مفهوم التنمية المستدامة هو أقدم من قمة الارض. فالمفهوم برز أول ما برز خلال مؤتمر استوكهولم حول البيئة الانسانية عام 1972 الذي ناقش للمرة الاولى الفضاءات البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم. وتم الاعلان بان الفقر وغياب التنمية هما من اشر اعداء البيئة. من ناحية أخرى انتقد مؤتمر استوكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية. وأشارت وثائق المؤتمر الى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية. وأشارت وثائق المؤتمر الى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية والى ضرورة

استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة. ثم حاولت الندوات والمؤتمرات العلمية والحلقات الدراسية العديدة التي انبثقت عن مؤتمر استكهولم تطوير هذه المضامين الاولية المستديمة، وذلك من خلال دراسة العلاقة المعقدة والمتداخلة بين البيئة والتنمية. وتم خلال عقد السبعينات من القرن الماضي انتظمت سلسلة من هذه الندوات التي كانت تتواصل باستمرار الى قناعة بان التنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين اهدافها، وذلك بسبب أنه اذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالانسان فان التنمية هي سعي الانسان الى تطوير ظروفه الطبيعية والحياتية عموماً.⁽⁴⁾

وان أهداف التنمية المستدامة أصبحت مرتبطة بالتخطيط لتنمية دائمة ومتواصلة ومتجددة وتلبي احتياجات الحاضر دون ان تضحى بمتطلبات المستقبل. فالمبدأ هو أن الموارد الطبيعية محدودة وهي ملك للجميع وبالتساوي. وهي ملك للمستقبل بقدر ما هي ملك للحاضر وهي على كل الاحوال ليست ملكاً للانسان وحده، وانما هي أيضاً من حق كل المخلوقات والكائنات ان الانسان هو جزء من النظام البيئي وليس كائناً يعيش خارج البيئة وعليه وكما على سائر الكائنات الاخرى ان يلتزم بقواعدها وشروطها وضوابطها الدقيقة. ان التحدي هو كيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقل قدر من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والاضرار بالبيئة.⁽⁵⁾

وانطلاقاً من هذا التصور فان السعي نحو التنمية المستدامة يتطلب ما يلي:

- نظاماً سياسياً يؤمن المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار .
- نظاماً اقتصادياً قادراً على احداث فوائض ومعرفة فنية قائمة على اساس الاعتماد الذاتي والاستدامة .
- نظاماً اجتماعياً يقدم الحلول للتوترات الناجمة عن التنمية غير المتناغمة .
- نظاماً انتاجياً يحترم واجب الحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية .
- نظاماً تكنولوجياً يبحث في استمرار عن حلول جديدة .
- نظاماً دولياً يرفع الانماط المستدامة للتجارة والتحويل.
- نظاماً ادارياً مرناً يملك قدره على التصحيح الذاتي.⁽⁶⁾

كانت هذه التصورات قد اعلنت لأول مرة مؤكدة ان التنمية المستدامة هي قضية اخلاقية وانسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب الاهتمام بالحاضر افراداً ومؤسسات وحكومات. وبالرغم من ان ادبيات التنمية المستدامة عكست استخدامات مختلفة لهذا المفهوم في المرحلة الحالية الى جانب التسييس المتزايد والاستقطاب الايديولوجي الحاد لها، فان هذا المفهوم، اضافة الى كل ذلك، أخذ يعاني تزامناً شديداً في التعريفات والمعاني المتداخلة والمتضاربة بعضها مع البعض الآخر، انعكست على خلط واضح

بين التعريف والشروط والمتطلبات مما أفقد المفهوم تركيزه ووضوحه. (7)
ولعل الاستعراض السريع لمتضمنات هذه التعاريف نجدها تركز على انها :

- هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار .
 - هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة .
 - هي التنمية التي تضع نهاية لعملية استنزاف لانهاية للموارد الطبيعية.
- ان هذه التعريفات الاحادية للتنمية المستدامة جعلتها أقرب الى المضامين الشعرائية التي تفتقد العمق النظري والتحليل، الا ان مضامين هذا المفهوم توسعت كثيراً في تعريفات شمولية أخرى مما جعلها تعاني من التعميم المفرط وتثير تساؤلات مشروعة حول واقعية التنمية المستدامة من ناحية، ومتطلباتها وشروطها من ناحية أخرى. فهي التنمية التي تقوم اساساً على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الاسراف في استهلاك الماء والهواء والمواد الحيوية. وهي التنمية التي لا تؤدي دورها الى تناقص رأس المال البشري والطبيعي والبيئي على الصعيد المحلي والعالمى .

وقد تناول الباحثين هذا المفهوم من وجهات نظر مختلفة، فهناك من يركز على عنصر البيئة باعتباره أهم عناصر التنمية المستدامة، وهناك من يركز على عنصر الموارد الطبيعية وكيفية ادارتها وتعظيم الفائدة من استخدامها والاساليب الممكنة للابقاء والمحافظة عليها، وهناك من يعتقد ان الجوهر الاساسي للتنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل، وفي مصير الاجيال القادمة، وان عنصر الزمن والمستقبل هو أهم ما يميز التنمية المستدامة، بعكس المفاهيم التنموية السابقة التي تتجاهل البعد المستقبلي والتي كانت تؤكد بانه سوف تتولى تدبير أمورها كما يتدبر الجيل الحالي شؤونه. (8)

و دون الدخول في تفاصيل خريطة التنمية وسمااتها واهدافها، الا ان ما يهمنا هو التأكيد على ان التنمية، لكي تكون مستدامة، فان من الضروري ان تتم على الصعيد المحلي انطلاقاً من خصوصيات كل مجتمع وبمشاركة فعالة من الافراد الذين عليهم ان يحددوا مصيرهم ومستقبلهم التنموي دون تدخل المؤسسات السياسية والاقتصادية العالمية البعيدة عن فهم الهموم المحلية والآنية وادراكها. ثم ان هناك عنصر السكان، فبعضهم يرى انه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون تحقيق توازن بين موارد الارض المتناقصة والعدد المتزايد من السكان في العالم. ان هذا الموضوع هو اكثر ما يشغل المهتمين بالتنمية وخصوصاً في البلدان النامية، وما يثيره الانفجار السكاني من ضغط واستنزاف لموارد الارض المحددة. لقد برزت كتابات كثيرة تعبر عن هذا التيار الاقتصادي المحافظ للتنمية المستدامة، ولعل ابرز من ساهم في هذا المجال هو ادوارد بايبر الذي يعد أول من استخدم مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة،

- ويحاول بابير تحديد اربع سمات رئيسية للتنمية المستدامة هي : (9)
١. انها تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها اشد تداخلاً وأكثر تعقيداً وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية .
 ٢. التنمية المستدامة تتوجه اساساً الى تلبية متطلبات واحتياجات اكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم.
 ٣. للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والابقاء على الخصوصية الحضرية للمجتمعات.
 ٤. لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الابعاد الكمية والنوعية.

فالتنمية المستدامة عند بابير هي التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في كل نظام من هذه الانظمة الثلاثة، دون ان يؤثر التطور في اي نظام على الانظمة الاخرى.

اما (ريد كليفت) فيعتقد ان التنمية الرأسمالية الصناعية الحديثة لا يمكن ان تكون مستدامة وخاصة في البلدان النامية التي تدفع حالياً ثمناً بيئياً باهضاً نتيجة لارتباطها بالاقتصادات الصناعية (10)، حيث يرتبط بهذا النمو المطرد عنصر الفقر وتزايد عدد الفقراء في العالم، وثمة ملاحظة اخرى مهمة جداً، وهي ان مشكلات مجتمعاتنا التي تسعى برامج التنمية المستدامة للتصدي لها هي في جانب كبير منها نتاج تأثيرات الاقتصاد العالمي والتبعية للغرب، فعلى سبيل المثال يخزن الغرب الآف الاطنان من النفايات السامة في الدول النامية، وتمتنع الولايات المتحدة عن خفض صادراتها من اول اوكسيد الكربون الى مستوى عام 1988، لكي لا تواجه خسارة مادية. لذلك فان مفهوم التنمية المستدامة، يتميز بصفة تجعله مفهوماً متفرداً عن المفاهيم التنموية الاخرى، فهو لا يرى في الانسان مجرد (مورد) أو طاقة عمل، او مجرد عنصر من عناصر الانتاج، بل يرى فيه كائناً اخلاقياً قادراً على الابداع يشارك في حياة مجتمعه، ويستثمر بيئته على اساس مبدأ التسخير لا التدمير. وهذه النقطة هي أحد أوجه التمايز بين العولمة والتنمية المستدامة .

واخيراً يمكن القول ان التنمية المستدامة تستهدف اقامة علاقة تفاعل بناء بين:

- أ. الفرد والمجتمع .
 - ب. المجتمع والبيئة .
 - ت. الحاكم والمحكوم .
 - ث. المجتمع المؤسسي والمجتمع المدني .
 - ج. رأس المال والقدرات البشرية .
- ان التنمية المستدامة تأخذ بعداً خاصاً في الدول العربية نتيجة للتزايد السكاني

الكبير جداً في المنطقة العربية والذي يتجاوز حالياً 2.1% سنوياً وهو ضعف المعدلات العالمية مما يلقي عبئاً كبيراً على استدامة المصادر الطبيعية مما يشكل تحديات كبرى للتنمية المستدامة في العالم العربي، والتي يمكن اجمالها تحت عناوين ثلاثة:

التحدي الاقتصادي، التحدي البيئي، التحدي الاجتماعي. (11)

مثلث التنمية المستدامة يتكون من الاقتصادي (النمو المستدام وكفاءة رأس المال البيئي (تكامل النظام البيئي والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والطاقة الاستيعابية) والاجتماعية (العدالة الاجتماعي والتعبئة الاجتماعية والمشاركة)). (12) يمكن النظر الى مفهوم التنمية المستدامة على انه تعامل مع العالم المحيط بنا والذي يتكون بنظام شامل يتضمن مجموعة من النظم التي تتفاعل بينها بطرق مختلفة وعلى الرغم من ان هذه النظم تتمتع بدرجة الاستقلالية الا ان كل منها يعتمد، بنفس الوقت على بعض الوظائف او الخدمات التي تؤديها الانظمة الاخرى ... يعني ذلك ان التنمية المستدامة تتطلب التعامل مع الانظمة الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية والاجتماعية والسياسية من خلال منظور نسقي يتيح امكانية فهم واستيعاب العلاقات الاساسية الموجودة ومحاولة الاستفادة منها .

نجد في هذا الاطار ان فاعلية دور كل نظام من هذه النظم في عملية التنمية المستدامة يعتمد على الامكانيات التي تتوفر في هذا النظام حيث تعتمد الامكانيات على: (13)

١. **الفردية:** على القيم والتقاليد الثقافية وكذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية .
 ٢. **الاجتماعية:** على امكانية التعامل باسلوب بناء مع التفاعلات والتغيرات الاجتماعية .
 ٣. **التنظيمية:** على قدرات النظام الحكومي والاداري والاستثماري على تحقيق التخصيص والاستخدام الامثل للموارد (سواء كانت بشرية او طبيعية) لفائدة النظام ككل .
 ٤. **البنية التحتية:** على قدرات البنية التحتية للوفاء بمتطلبات الانشطة الاقتصادية والاجتماعية .
 ٥. **الاقتصادية:** على الامكانيات والقدرات الانتاجية والتي يقوم عليها النشاط الاقتصادي .
 ٦. **الطبيعية:** على الموارد المتجددة وغير المتجددة والنظم البيئية المختلفة بما في ذلك قدرتها على التجدد وكذلك قدرتها على استيعاب المخلفات .
- وهناك علاقة بين التنمية المستدامة والخطط والبرامج البيئية، حيث يجب ان ترتبط خطط التنمية والتطوير بالخطط البيئية من خلال معرفة أهداف كل منها،

واستنتاج الهدف المشترك الذي يجمع بينهما وتطويره نحو أفضل الحلول الملائمة التي تؤدي إلى نتائج مفيدة من الناحيتين البيئية والتنموية واحداث توازن بينهما يؤدي الى منعة الانسان الذي يعتبر هدفاً مشتركاً بينهما.

ولكن مفهوم التنمية المستدامة ينطوي على قيود، بسبب الضغوط التي تسلبها التكنولوجيا على البيئة ، والسلوكيات الاجتماعية ، وقدرة البيئة على امتصاص آثار النشاط الانساني، وهناك حالة التباين والتفاوت في مستويات المعيشة والرفاهية التي يعاني منها العالم في مختلف المناطق . ربما لا تقسح مجالاً واسعاً امام التنمية المستدامة .

وفي هذه الحالة يمكن القول ان التنمية المستدامة تتطلب من أولئك الأكثر رفاها ان يمارسوا طرائق تهوي أكثر رفقاً للبيئة، وفي حدود الامكانيات البيئية للكرة الارضية ، سواء في استخدامهم للطاقة ، او غير ذلك من النشاطات، ولا بد من الانسجام بين حجم السكان والتنمية والقدرة الانتاجية، لأن الضغوط والنمو السكاني السريع يشكل باستمرار ضغطاً متزايداً على الموارد البيئية .

وليست التنمية المستدامة حالة ان سجام ثابتة وجامدة، بل هي عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد ، وتوجيه الاستثمارات ومسيرة التنمية التكنولوجية في عملية تراسق مع المستقبل ومع حاجات الحاضر. (14)

ومن كل ما جاء في اعلاه نستنتج ما يلي :

- ان المضامين التي يحملها مفهوم التنمية المستدامة اساس تحقيق الامن الوطني (الأمن البيئي) داخل البلد، وبما يضمن راحة الانسان وتحقيق الأمن الاجتماعي والبيئي والاقتصادي .
- التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق الأمن الوطني (الأمن البيئي) من خلال تلبية احتياجات الانسان الحاضر دون الاخلال بقدرة الاجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها .
- ان الادارة الحكيمة للموارد المتاحة واصلاح البيئة أهم شروط تحقيق الامن الوطني (الأمن البيئي) والتي تنادي بها التنمية المستدامة .

3. البيئه وانعكاساتها على قضايا التنمية في الوطن العربي :

التفاعل بين الإنسان والبيئة المحيطة تفاعل ديناميكي يتغير من مكان لآخر ومن فترة زمنية لأخرى طبقاً لنشاطات الإنسان المختلفة، وهذا التفاعل ليس حديثاً فالإنسان الأول الذي عاش على الصيد وعلى جمع النباتات وخبث الوقود عرف أن نشاطاته هذه أدت إلى انقراض بعض الحيوانات والنباتات وسببت له مشاق أكبر في الحصول على غذائه وحاجاته الأساسية، فبدأ لأول مرة منذ عشرة آلاف سنة تقريباً في

زراعة النباتات التي كان يأكلها، واستئناس وتربية الحيوانات بدلاً من صيدها. وبدأ في إقامة المجتمعات الزراعية الأولى وبذل حل الاستقرار محل التجوال والتعرض للمجهول .

وخلال العصور الأولى عرف الناس أن نشاطهم في المجتمعات الزراعية قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصادر الطبيعية التي يعيشون عليها. فتدهور إنتاجية الأرض الزراعية نتيجة لتآكل التربة والإفراط في الرعي وقطع الغابات عرف منذ آلاف السنين في مصر والصين وفي أمريكا الوسطى، وأدى إلى اختفاء حضارات بأكملها في بعض المناطق وكما عرف الناس آثار أفعالهم على البيئة، تعلموا أيضا بعض الأساليب لحماية المصادر الطبيعية، فأهتم قدماء وادي الرافدين ومصر بالحفاظ على النباتات المزوعة وزراعة الأشجار على جوانب الترع والأنهار لحمايتها من التآكل وتثبيت التربة حولها. كما اهتموا وغيرهم بإقامة مناطق لحماية الحياة البرية للإفادة منها. وهو ما يعرف اليوم بالمحميات الطبيعية .

3-1. البيئة والتنمية :

قبل السبعينات من القرن الماضي كان هناك تناقص واضح في مفهوم العلاقات بين البيئة والتنمية، كما ذكرنا ذلك سابقاً فالبعض كان يرى أنهما شيان متناقضان : حماية البيئة تحد من النمو الاقتصادي يؤثر سلباً على البيئة، وأنه لا بد من الاختيار بين هذا وذاك، أما البعض الآخر فكان يرى أن البيئة والتنمية هما شيان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، وانهما وجهان لنفس العملة .

ومنذ ذلك الوقت حدثت تغيرات كبيرة في مفهوم هذه العلاقة عندما اتضح أن هناك أدلة متزايدة على أن فرص تحقيق التنمية لا تتسع وتزيد، ولا تكون قابلة للاستمرار إلا إذا تم التأكيد .- ومنذ المراحل الأولى لعملية التنمية – على عدد من العلاقات أهمها:

أولاً : إن الاجزاء المكونة للعالم الطبيعي (أو النظم الايكولوجية) تشكل في مجملها نظام الحياة على كوكب الارض الذي يعتمد عليه بقاء البشرية جمعاء وازدهار مستقبلها المشترك. وهذا يجعل من الاستغلال الرشيد والامثل لمعطيات هذا النظام صمام الأمن للبقاء ومستقبل الأجيال .

ثانياً : الروابط القائمة بين النمو الاقتصادي والتنمية، فلقد تغير مفهوم الدخل القومي أو تراكم رأس المال فحسب، وإنما يجري التأكيد الآن على الجوانب النوعية للتنمية الشاملة مثل تحسين توزيع الدخل، واكتساب المعارف والتربية. والصحة وغيرها من المتطلبات المعيشة الكريمة المادية وغير المادية، بمعنى آخر يجيء التأكيد على التنمية البشرية، لأن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها.

ثالثاً : العلاقة القائمة بين فهمنا للتفاعل بين الإنسان وبيئته ورسم السياسات التنموية،

هذا التفاعل بين الإنسان والبيئة والتنمية، يجعل من الضروري أن تفكر الحكومات على أساس المفاضلة بين مناهج عمل عديدة، كما يجب أيضاً تقييم الأهداف التنموية بعناية وحرص كي يتم تحديد العواقب البيئية لكل فعل ومنهج وسبل التحسب له .

وعليه فإن الاستمرار في تبني ذات الأنماط التنموية التي حققت نجاحا في البلدان الصناعية من وجهة نظر النمو الاقتصادي فحسب. أو ما يعرف أحيانا بالاقتصاديات الحدية. دون مراجعة، فيه تهديد كبير تقوض قابلية استمرار التنمية، ذلك لأنه ينطوي على كثير من الجشع في تسخير الموارد الطبيعية بدون أي اعتبار لما قد يترتب على ذلك من آثار ضارة بالبيئة، وهو بذلك أكثر اعتمادا واستنزافا للموارد الطبيعية وأكثر هدرا وتلويثا للبيئة.

والأمر المؤسف حقا أن هذا النمط من النمو هو النمط السائد الآن في البلدان النامية حيث تتزايد الحاجة الملحة للنمو وبثقل -بل- تكاد تنعدم- القدرات الوطنية اللازمة لتقليل آثاره السلبية ومخاطره المتنامية.

فالقضية إذن - والحل أيضا - يكمن في إيجاد أنماط تنموية بديلة تشمل أنماط استخدامات الموارد والتكنولوجيا والاستهلاك وغيرها، التي تؤمن الحقائق والقناعات والعلاقات السابقة الذكر، وبضمن قابلية استمرار التنمية بدون تدمير للبيئة.. ولقد كانت أولى الجهود التي بذلت في هذا الغرض هو صدور ((إعلان كوكو يوك)) تنبيه إلى التعاون والفوارق العالمية التي كانت قائمة آنذاك. وما زالت قائمة، فيما يخص استغلال الموارد وما تخص التقدم نحو تخفيف فقر الجماهير، وقد وافق هذا المؤتمر على عدة مبادئ أهمها: (15)

١. إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي غالبا السبب الرئيسي للتدهور البيئي .
 ٢. يجب سد حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط.
- يجب أن نكون لدى الجيل الحالي الرؤية لأخذ حاجات الأجيال القادمة في الاعتبار وأن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة وأن لا يلوّث نظمها التي تدعم الحمايق فلا يهدد بذلك رفاهية الإنسان في المستقبل وحتى بقاءه.
- ومنذ ذلك الوقت كورت هذه الأفكار الأساس لنقاش واسع في منتهيات إقليمية ودولية متعددة ولقد استخدمت تعبيرات مثل ((الأنماط البديلة للتنمية))، ((التنمية الأيكولوجية))، ((التنمية الملائمة))، ((التنمية المطردة وغيره للتعبير أساسا عن رسالة واحدة هي أن البيئة والتنمية مرتبطتان ارتباطا وثيقا والحقيقة يدعم كل منهما الآخر.

لقد تم التأكيد بصورة متزايدة على مفهوم التنمية القابلة للاستمرار خلال العقود الثلاثة الماضية، وبالرغم من وجود تعريفات متنوعة لهذا المفهوم ولا يوجد تعريف دولي معترف به للبيئة القابلة للاستمرار خلال العقود الثلاثة

الماضية. خاصة من الناحية العلمية، فإن هناك إجماع عام على أن التنمية القابلة للاستمرار (المستدامة) تتضمن : (16)

١. الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتهم (تعرف التنمية القابلة للاستمرار طبقاً لتقرير ((مقبلنا المشترك)) الصادر عن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام 1987).
٢. الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.
٣. الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية للتعامل مع القضايا البيئية والأخذة في الظهور فهذا أكثر فعالية واقتصاداً من التعامل مع هذه القضايا بعد استفحال أمرها.
٤. وضع سياسات للبيئة والتنمية نابعة من الحاجة إلى التنمية المستدامة مع التركيز على تنشيط النمو وتغيير نوعيته، ومعالجة مشكلات النقص وسد حاجات الإنسان، والتعامل مع مشكلات النمو السكاني ومع صون وتنمية قاعدة المصادر. وإعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار ويتركز مفهوم التنمية القابلة للاستمرار (المستدامة) في أن الممارسات الحالية لا يجب أن تنتقص من مسبقاً المعيشة الحالية ولكن يجب أن ترفع منها، أي أن تدار النظم الاقتصادية بحيث تبقى على وعدة المصادر البيئية أو تحسن منها حتى يتسنى للأجيال القادمة العيش في نفس المستوى أو في مستوى أفضل. وهذا يعني أن مفهوم التنمية المستدامة يثير الاهتمام بنوع جدي من العدالة والمساواة فلما أخذ في الاعتراف من قبل وهو ((المساواة بين الأجيال)) وهذا النوع من المساواة يجب أن يحتل مكانة بين الأجناس والأمم. وإذا كان قد ثبت تحقيق المساواة بين الأجناس والأمم كان صعباً بالرغم من أن أطرافاً لفضال كانوا موجودين للتصني عن حقوقهم، فإن المساواة بين الأجيال بالغة الصعوبة لأن الأجيال التي لم تولد بعد لم يبرهن وجودها معنا لتجعلها تماماً وحقوقها معروفة لنا وهذا معنا أننا الأجيال الآن لا بد من أن تمثلها تماماً وحقوقها معروفة ويشكل مفهوم المساواة بين الأجيال تحديات كبيرة ويطعن ثلاثة مبلهئ(17):

١. يجب على كل جيل صون التنوع الطبيعي والحضاري لقاعدة المصادر حتى لا يجد من فرص الأجيال القادمة.
٢. على لكل جيل أن يحافظ على نوعية الأرض بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها فيها. فمن حق كل جيل أن يرث أرضاً مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه.
٣. على كل جيل أن يقدم المساواة لأعضائه كما كان الحال في الأجيال السابقة لذا يضمن العدل بين الأجيال حقوقاً وواجبات بين أعضاء الجيل الواحد وكذلك بين

الأجيال المختلفة.

2-3. الناس والموارد البيئية والتنمية :

كان من بين الموضوعات الأساسية التي أثرت في العقدين الماضيين التسليم بأن التنمية مفهوم متعدد الأبعاد لا يحيط فقط بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للنشاط الوطني، وإنما يحيط أيضا بالجوانب المتصلة بالسكان ، واستخدام الموارد الطبيعية وإدارة البيئة. وقد اتضح أن العلاقة بين الناس والموارد والبيئة والتنمية معقدة جداً، إذ تتفاعل العوامل السكانية والبيئية والتنمية بطرق مختلفة في الأماكن المختلفة . فدرجة التنمي ومحتواها وموقعها وتوزيع منافعها تحدد إلى حد كبير حالة البيئة. وتؤثر هذه العوامل أيضا في نمو السكان وتوزيعهم . من ناحية أخرى توفر الموارد البيئية الأساس للتنمية ويؤثر حجم السكان ومعدل نموهم ونمط تو زيعهم في حالة البيئة بقدر ما يتحكم في درجة التنمية وتكوينها .

ولقد استخدمت في العقدين الماضيين نماذج عالمية وإقليمية كثيرة في محاولة لتحديد استهلاك الموارد وتوفيرها في المستقبل . وبسبب أوجه عدم التيقن الكامنة في الافتراضات والعوامل المحددة المتضمنة في تلك النماذج، فإن نتائجها لم تكن سوى نتائج إرشادية على وجه التقريب. (18)

بيد أن النماذج كانت مفيدة في التعرف على التغيرات في المعرفة. ولا يزال بناء نموذج إجمالي عالمي أو إقليمي وحيد يضم جميع المتغيرات في معادلة السكان-الموارد-البيئي-التنمية يهيك تحديا للمجتمع العالمي. ولا يزال السؤال الذي طرح وقت انعقاد استكهولم في عام 1972 واردا -دون إجابة- حتى اليوم ((ه ل هناك أي وسيلة لتلبية حاجات وتطلعات المليارات الخمسة من البشر الذين يعيشون الآن على الأرض دون أن تتعرض قدرة أبناء الغد الذين تتراوح تقديراتهم بين ثمانية وعشرة مليارات نسمة لخطر يحول دون تلبية حاجاتهم وتطلعاتهم؟)). (19)

فالنمو السكاني ليس معناه بالضرورة تخفيض مستويات المعيشة أو الأضرار بنوعية الحياة أو أحداث تدهور بيئي . ذلك أن التقييمات العالمية والتاريخية لقدرة الأرض والبراعة البشرية على إنتاج السلع والخدمات قد حدثت ببعض الخبراء إلى وضع تصورات متفائلة. وقد كان نمو سكان العالم في الماضي مصحوبا بزيادة مطردة بقدرة العالم على توفير متطلبات العيش دون مشاكل للبشر. ولذلك فإن المشكلة ليست مجرد إعداد، إنما تتمثل في التعاون الشاسع بين الأغنياء والفقراء في الاسته لأك وفي أنماط الحياة. فالطفل الذي يولد في بلد صناعي غني ، أو في أسرة ثرية في بلد نام حيث نصيب الفرد من استهلاك الطاقة والمواد مرتفعا، يلقي على الكوكب عبئا أكثر بكثير من العبئ الذي يلقيه طفل يولد في بلد فقير . وتحمل مجموعتان على وجه الخصوص المسؤولية عن الحصة غير المتناسبة في استهلاك الموارد والتردي البيئي:

المليار الأغنى من البشر، والمليار الأفقر في العالم. (20) وبذلك سوف يستهلك من في القمة الشريحة الكبرى من موارد الأرض ويولدون كميات هائلة من الفضلات. أما من يعيشون في القاع فيمئون أعلى معدلات الخصوبة وفي سعيهم إلى البقاء على قيد الحياة يعتبرون مسؤولين عن الكمية غير المتناسبة من التدمير البيئي .

3-3 البيئة والاقتصاد :

تناولت النظريات والممارسات الاقتصادية التقليدية الطبيعة على أنها مورد ينضب للمواد (المواد الخام والطاقة والمياه والتربة والهواء) يستخدم لمنفعة البشر ومكان لتضريف النواتج الجانبية الناجمة عن تطوير واستخدام هذه المنافع (التلوث والتدهور الأيكولوجي بشتى أشكالهما).

وحدث بالتالي انفصام بين الاقتصاد والطبيعة من الناحيتين النظرية والعلمية، ولكن تغير هذا النهج بعد أن أدركنا في العقود الماضية أن التجديد الذاتي للنظم البيئية عملية بطيئة ومعقدة. فاستغلال بعض الموارد الطبيعية استغلالاً مفرطاً يؤدي إلى تناقص سريع في رصيدها وإلى التدمير الكامل لها في نهاية المطاف. (21)

واتضح أيضاً أن المياه والهواء لهما قدرات امتصاص واستيعاب محدودة وإنه لا بد من اتخاذ تدابير للسيطرة على التلوث لحماية البيئة ونوعية حياة البشر. لهذا أصبح تقييم التكلفة والمنافع البيئية لأية عملية إنمائية أمراً ضرورياً إذا أردنا أن نحقق التنمية المستدامة. بيد أن إجراء هذا التقييم ليس بأمر سهل.

فيمكن تحديد بعض الآثار البيئية للتنمية وتقديرها كمياً بسهولة، بينما لا يمكن أن نفعل الشيء نفسه بشأن البعض الآخر. غير إنه من المهم إجراء تحليل اقتصادي للآثار البيئية للعمليات الإنمائية البديلة، ولو أنها قد تكون جزئية، لأن من شأنها أن تخلق الوعي بضرورة أن لا نتعامل بالموارد الطبيعية باعتبارها سلعا حرة. ولقد حاولت عدة دراسات تقدير التكلفة الاقتصادية للتلف الناتج عن التلوث ووجد أنها تتراوح ما بين 5.3% من الناتج القومي الإجمالي في البلدان المتقدمة بصورة عامة بينما تتراوح التقديرات الخاصة بتكلفة التخفيف من حدة التلوث والسيطرة عليه ما بين 0.08 و 1.5% من الناتج القومي الإجمالي. (22)

ولقد حرصت مؤسسات دولية وإقليمية مختلفة على إدخال تقييم الآثار البيئية للمشروعات الإنمائية كأحد متطلبات الموافقة على تمويل هذه المشروعات. ومع أن هذه التدابير تجد ترحيباً في الدول النامية لمساعدتها في وضع خطط إنمائية سليمة بيئياً إلا أن بعض المؤسسات المانحة للقروض والمساعدات اعتبرت التقييم البيئي ((شرطاً)) أساسياً لمنح القروض وخلطت بينه وبين النواحي السياسية (23). وقد أحست بعض الدول النامية بهذا الخطر القادم و شددت في المحافل الدولية على ضرورة

احترام مبادئ مؤتمر استكهولم عام 1972 وخاصة ((إن لكل دولة حق السيادة في إدارة قاعدة مواردها الطبيعيّة إلى جانب المسؤولية عن حماية بيئتها وكفالة أن لا تؤدي أنشطتها الإنمائية إلى الأضرار ببيئة جيرانها)).

3-4. البيئة والتنمية في الوطن العربي :

تختلف أنماط التنمية وتأثيراتها البيئية في الدول العربية باختلاف الدول من موارد طبيعية وباختلاف حجمها وكثافتها السكانية وتزوع التنمية والنظم السرياسية والاجتماعية فيها. ويلاحظ بوجه عام أن جهود ال تنمية في الوطن العربي ما زالت تعتمد على الاس تخدام المكثف للموارد الطبيعية والتكثيف على التنمية السريعة باستخدام تقنيات بعضها غري ملائم بيئي بهدف تكثيف الخدمات في إطار بالغ التفاوت بين المجتمعات الحضرية والريفية .

وهناك ظروف تعوق التقدم نحو التنمية القابلة للاستمرار (المستديمة) في الدول العربية: (24)

1. تدهور حالة المصادر الطبيعية خاصة الأرض والمياه في دول كثيرة.
 2. عدم أخذ البيئة في الاعتبار في السياسات الاقتصادية القومية بدرجة مناسبة.
 3. ضعف النظم التنظيمية والإدارية الحالية المتعلقة بالأمور البيئية .
 4. عدم كفاية وعي الجماهير بأسباب ودرجة المشكلات البيئية .
 5. نقص المشاركة الجماهيرية الفعالة في التخطيط وصنع القرار وفي حماية البيئة ووسائل صونها .
 6. الاعتماد على الطرق العلاجية بدلا من التوقع والحلول الوقائية.
- ضعف معاهد الأبحاث وعدم ملائمة برامج البحوث والتطوير ونقل المعلومات والنقص في القوى العاملة المدربة والمعلومات العلمية.
- وقد واكب الاهتمام العالمي بمشكلة البيئة اهتمام متزايد بحماية البيئة في العالم العربي وإلى دعم وتأكيد استمرارية التنمية في إطار ترشيد الموارد وتعزيز الأوضاع البيئية. وقد يجسد هذا الاهتمام في البدء في تنفيذ برامج مشددة لحماية البيئة وتنسيق استخدام الموارد المشتركة ومكافحة الحدود الوطنية . وقد واكب هذا الاهتمام انعقاد المؤتمر العربي الوزاري للاعتبارات البيئية في التنمية (تونس 1985) صدور وثيقة الإعلان العربي للبيئة والتنمية، وإنشاء مجلس الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة وتنسيق ومتابعة العمل العربي في مجال حماية البيئة، وفي إطار الإعداد لمؤتمر ريو للبيئة والتنمية والذي عقد في ريو دي جانيرو عام 1992. أصدر المؤتمر العربي لشؤون البيئة والتنمية في سبتمبر 1999 بيانا عن البيئة والتنمية وأفاق المستقبل للبيئة والعمل المشبوك لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار (التنمية المستدامة). وفي عام 1992 أقر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (25)، وقد تكون من

(13) بوامجاً محددًا، تم البدء في تنفيذ ثلاثاً منها هي مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء، مكافحة التلوث الصناعي، والتبئية والتوعئية والإعلام البيئي .

3-5. الطاقة، البيئة والتنمية:

زاد الطلب العالمي على الطاقة بدرجة كبيرة في القرن الماضي، فقد زاد استهلاك الطاقة في النصف الأول من القرن نسبة (2.2 %) سنوياً، وزاد بين عامي (1950، 1970) (52 %) وبين عامي 1970 – 1990 انخفض معدل نمو الاستهلاك إلى (2.3 %) ويجمع الانخفاض إلى عدة أمور منها الزيادات في أسعار النفط في أوائل السبعينيات وآخرها، واتخاذ تدابير لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وبطء تزايد الطلب على الطاقة في البلدان المتقدمة. ولقد بلغ الاستهلاك العالمي للطاقة قرابة (9.5) مليار طن مكافئ نفط عام (1990).⁽²⁶⁾

ويتركز استهلاك الطاقة التجارية في البلدان المتقدمة ففي عام 1990 استهلاك هذه البلدان: التي تمثل (22 %) من سكان العالم، قرابة (82 %) من الطاقة التجارية للعالم، في حين أن البلدان النامية التي تمثل (78 %) من سكان العالم لم تستهلك سوى (10 %) فقط⁽²⁷⁾. ومنذ بداية السبعينيات تبلورت عدة قضايا مهمة.⁽²⁸⁾

١. عصر الطاقة الرخيصة قد انتهى وإن الاقتصاد العالمي لا بد أن يتكيف مع أسعار النفط المرتفعة.
 ٢. إن أنواع الوقود الحفري (النفط-الفحم-الغاز الطبيعي) لها نهاية بالرغم من أن لا أحد يعرف على وجه اليقين متى ستفرض .
 ٣. إن هناك فارق كبير في استخدام الطاقة التجارية في جميع الدول يزيد عن (50 %) نتيجة لعوامل تكنولوجية ولسوء الاستهلاك .
 ٤. إن استهلاك الطاقة التجارية -خاصة في الدول المتقدمة- أدى إلى مشكلات بيئية مختلفة منها ما عبر الحدود الوطنية وأصبح يشكل قضايا إقليمية أو دولية (مثل الأمطار الحمضية وتلوث البحار والمناطق الساحلية الملوثة بالنفط وذلك من حوادث الناقلات واحتمالات تغير المناخ في العالم نتيجة زيادة ثاني أكسيد الكربون المنبعث في الاستخدامات المختلفة).
 ٥. بالرغم من انخفاض معدلات الطلب على الطاقة مؤخراً للزيادة في أسعار النفط ونتيجة لزيادة رفع كفاءة استخدام الطاقة في عدد من البلدان المتقدمة إلا أن الزيادة في الطلب مستمره في الارتفاع. وستكون أعلى معدلات الزيادة في البلدان النامية (حوالي 4.5 % سنوياً)، تليها أوروبا الشرقية (3 % سنوياً).
- يمثل العالم العربي المنطقة الأولى في العالم بالنسبة لإنتاج النفط ويتوفر فيه النصيب الأكبر من المخزون العالي للمواد الهيدروكربونية كما أن الزيادة في معدل استهلاك الطاقة في المنطقة ككل يعتبر من أعلى المعدلات العالمية.

ولكن هناك تباين كبير في معدلات استهلاك الطاقة بين الدول العربية (فقد تراوح استهلاك الفرد من الطاقة في عام (1991) من (0.5) برميل مكافئ نفط في السودان إلى حوالي (110) برميل مكافئ نفط في قطر.⁽²⁹⁾ يترتب على إنتاج الطاقة وتحويلها ونقلها واستخدامها آثار مختلفة على البيئة وتختلف هذه الآثار اختلافاً كبيراً تبعاً لمصدر الطاقة ، والتكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج وأنماط استهلاك الوقود في القطاعات الإنمائية المختلفة.

ونظراً لأن معظم الطاقة المستخدمة في الوطن العربي هي من الوقود الأحفوري (الحفري) (النفط والغاز الطبيعي) فإنه يمكن تقسيم الآثار البيئية لإنتاج واستخدام الطاقة إلى ثلاثاً أقسام هي⁽³⁰⁾: الآثار على المستوى القومي ، والآثار على المستوى الإقليمي، والآثار على المستوى الدولي .

بالنسبة لآثار إنتاج واستخدام الطاقة على البيئة على المستوى القومي فإنها تنحصر أساساً في تلوث الهواء نتيجة الغازات المنبعثة من حرق الوقود وأهمها ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين والمواد العالقة والهيدروكربونات الغازية والرصاص المضاف إلى البنزين ، الذي يشكل مشكلة بيئية متزايدة في المناطق الحضرية. فضلاً عن ذلك يعد تلوث المياه البحرية والمناطق الساحلية من المشكلات المتزايدة خاصة في الدول التي تنتج النفط من آبار بحر ية أو بها حركة نقل بحرية كبيرة للنفط .

أما على المستوى الإقليمي فيعد تلوث المياه البحرية الإقليمية بالنفط من جراء عمليات الإنتاج أو النقل من القضايا الهامة ، خاصة إذا ما وقعت حوادث في آبار الإنتاج أو في ناقلات النفط. وهذه المشاكل تتطلب تضامناً الجهود للتعامل معها خاصة إن البحار الإقليمية العربية شبه مغلقة وتشرف على مناطق إيكولوجية حساسة. ولقد وقعت عدة اتفاقيات لحماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية من هذا التلوث .

أما على المستوى العالمي فيعد حرق الوقود الحفري غاز ثاني أكسيد الكربون وهو غاز رئيسي من غازات البيت الزجاجي . ولقد أوضح ت النمادج الرضية المختلفة إنه إذا تضاعفت توفيقات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو عن قيمته اقل الثورة الصناعية (حوالي 28 جزء في المليون عام 1800) فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع متوسط درجة الحرارة ما بين (1.5 - 3 درجة مئوية). وأفادت تبتوات الفريق الدولي المعني بتغي المناخ أن معدل الزيادة سيكون من (2-5 م) في غضون القرن الحادي والعشرين (الاحتمال الأكبر في حدود 3 م) .

إن وضع العالم العربي على طريق التنمية المستدامة لن يكون شيئاً عسيراً، بل قد يؤدي إلى التهور الطبيعي المستمر نظراً للدول العربية إلى قضايا البيئة. ولكن حان الوقت لإحداث نقارب في وجهات النظر العربية وإحداث تغيارات جذرية في مبادرات التخطيط الإنمائي والتففي في إعادة تنظيم الاقتصاد والتعاون البناء من أجل توجيه

النوايا الطيبة التي يتوخر بها المؤتمرات ووثائقها إلى عمل إيجابي .
ومن كل ذلك ننتخلص بأن البحوث العملية في العقد من الأجيال ساهمت
مساهمة كبيرة في فهمنا للعمليات المخلفة التي تحكم النظم البيئية وتؤثر فيها. فتحقق
تقدم كبير في طرق وأجهزة التحليل لتحديد ورصد المواد الكيمائية، ومن ناحية
أخرى فقد حدث تطور كبير واستحداث النماذج العلمية المتنوعة للتنبؤ بمخالف
العمليات الفيزيائية الأرضية .

إن الاستمرار في تبني نفس الأنماط التنموية التقليدية التي حققت نجاحا في
البلدان الصناعية . من وجهة نظر النمو الاقتصادي، فيه تهديد كبير لفرص قابلية
التنمية المستدامة، إذا فالحل يكمن في إيجاد أنماط بديلة تشمل أنماط استخدامات
الموارد والتكنولوجيا والاستهلاك وغيرها، التي تؤمن الحقائق والقناعات والعلاقات
الجيدة وتضمن قابلية استمرار التنمية دون تدمير للبيئة .

لقد أتضح أن العلاقة بين الناس والموارد والبيئة والتنمية معقدة جدا ، إذ
تتفاعل عوامل السكان والبيئة والتنمية بطرق مختلفة في الأماكن المختلفة ف درجة
التنمية ومحتواها وموقعها وتوزيع منافعها تحدد إلى حد كبير حالة البيئة وتؤثر هذه
العوامل أيضا في نمو السكان وتوزيعهم ، من ناحية أخرى توفر الموارد البيئية
الاساسية للتنمية ويؤثر حجم السكان ومعدل نموهم ونمط توزيعهم في حالة البيئة بقدر
ما يتحكم في درجة التنمية وتكوينها .

يهيئ العالم العربي المنطقة الأولى في العالم بالنسبة لإنتاج النفط وي توفر فيه
النصيب الأكبر من المخزون العالمي للموارد الهيدروكربونية كما ان الزيادة في معدل
استهلاك الطاقة في المنطقة ككل تعبتو من أعلى المعدلات العالمية. ولكن هناك تباين
كبير في معدلات استهلاك الطاقة بين الدول العربية .

يترتب على إنتاج الطاقة وتحويلها ونقلها واستخدامها آثار مختلفة على البيئة .
وتختلف هذه الآثار اختلافا كبيرا تبعا لمصدر الطاقة، والتكنولوجيا المستخدمة في
الإنتاج، وأنماط استهلاك الوقود في القطاعات الإنمائية المختلفة . ونظرا لأن معظم
الطاقة المستخدمة في الوطن العربي هي من الوقود الحفري فإن الآثار البيئية لإنتاج
واستخدام الطاقة تقسم إلى آثار على المستوى القومي والآثار على المستوى الإقليمي
والآثار على المستوى الدولي .

4. العلاقة بين الأمن والتنمية:

ان اية مطالعة عابرة على التاريخ يجد شواهد تصرح بأنه لا تقدم بلا امن
واستقرار، فالأوضاع الاقتصادية لا تزدهر، الامع وجود الامن، السياسة لا تقوى الا
مع وجود الامن، الأوضاع الاجتماعية لا تجد لها مجالا رحبا الا في ظل الامن .
ان ارتباط التنمية بالأمن، امر مدرك، ونحاول ان نتعرف على هذه الرابطة

من خلال ما يلي :

١. ان كل امة وكل بلد، بحاجة الى النهضة في كافة المجالات ، وهذه النهضة بحاجة الى تنمية، والتهنية هي عملية تغيير مقصودة ومخططة الى الامام، تهدف الى رفع مستوى المعيشة .
٢. حيث ان التهنية تحتاج الى خطط، فالتخطيط يعتمد على معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا يمكن التنبؤ بمعرفة هذه العوامل فى وضع فوضوي ، لأن حالة الفوضى لا يمكن التوقع بنتائجها .
٣. ان تنفيذ المشروعات يحتاج الى استقرار للشاريغفسرءا، وللعامل البشري الذي لا يمكن ان يعمل الا في ظروف آمنة ومستقرة .
٤. هناك علاقة متبادلة بين التوتر الاجتماعى وقلة الأمن .
٥. الأمن يعني ثباتا في العلاقات الاجتماعية ، مما يتيح الفرصة لتنظيم أفضل، واستغلال امثل للموارد البشرية والطبيعية، وبهذا تتحقق نهضة المجتمع وتقدمه.(31)

وفي الوقت الذي نجد فيه الامن يلعب دورا ايجابيا في عملية التهنية، فانه على النقيض من ذلك، يؤدي النزاع وانعدام الامن بين الدول الى اتجاهات التهنية غير المستديمة، والى استنزاف الموارد، واختلال انظمة وسياسات دعم وحماية البيعة، كما يؤدي في الوقت ذاته الى شل سبل التعاون وتنسيق الجهود الاقليمية أو الدولية لحماية البيعة .

٥. الأزمات البيئية واثرها على النزاع:

من المنطقي القول ان مشاكل البيئة، تؤدي الى نزاعات، وهذه النزاعات يمكن ان تأخذ مستويات واشكال مختلفة، فقد تكون محلية، او اقليمية، او دولية . وتحدث المشاكل المحلية عادة، نتيجة اضطراب الاحوال الاجتماعية والاقتصادية والصحية، ونقص الاحتياجات المادية والاساسية، والافتقار الى المأوى الصالح، والخدمات الصحية ونقص الغذاء... مما يسبب تفشي عوامل الفقر والجوع ويزيد من نقمة المجتمع، ويحرض على السلوك المنحرف، ويزيد من اسباب ودوافع ارتكاب الجريمة، واثارة عوامل الفوضى والاضطراب.

وقد تحدث النزاعات الاقليمية ، بسبب تجاهل مصالح الجيران في استخدام الموارد البيئية المشتركة، وقد تكون المشاكل التي يثيرها احيانا لاجئ البيعة سببا في توتر العلاقات بين الجيران .

كما يمكن ان تحدث النزاعات الاقليمية والدولية ، بسبب الاعمال البيئية ذات الاضرار العابرة للحدود، وغيرها من الاضرار البيئية .

5-1. الإجهاد البيئي كمصدر للنزاع:

يعتبر الإجهاد البيئي هو سبب ونتيجة على حد سواء للتوتر السياسي والنزاع، وغالبا ما تصارعت الأمم لغرض أو مقاومة السيطرة على الموارد البيئية (الأولية) وامدادات الطاقة واحواض الأنهر، والممرات البحرية، وغيرها من الموارد المهمة . ويؤثر عدد من العوامل في العلاقة بين الإجهاد البيئي والقوة والأمن على مثل السياسات التنموية القاصرة، ومظاهر التلوث البيئي، ولذلك فإن النظرة الشاملة للأمم الدولي، يجب ان تتجاوز التركيز التقليدي على القوة العسكرية، حيث ان مصادر انعدام الأمن، تشمل ايضا التنمية غير المستدامة⁽³²⁾. ويتفاعل الفقر والظلم وتدهور البيئة والنزاع بطرائق متعددة وفعالة، وتعتبر ظاهرة لاجوي البيئية من الظواهر التي تبعث على القلق المتزايد لدى المجتمعات الدولية، وغالبا ما تكون الاسباب الكامنة وراء ذلك، تردي قاعدة موارد البيئة . ومن الحالات التي تؤكد ذلك، احداث القرن الافريقي، ففي بداية السبعينات من القرن الماضي ضرب الجفاف والمجاعة دولة اثيوبيا ، واتضح ان السبب وراء ذلك، كان سنوات من الافراط في استخدام التربة في الاراضي المرتفعة، مما اسفر عن ذلك تعرية شديدة كانت السبب في الجوع والبؤس اكثر من الجفاف . وفي عام (1984 و 1985) هرب زهاء عشرة م لايين افريقي من دياره م، ليشكلوا ثلثي مجموع اللاجئين في العالم، وقد تدفق الكثير منهم على المدن، لكن كثيرا منهم، انتقلوا عبر الحدود القومية، متسببين في تزايد حدة التوتر بين الدول . وهرب حوالي مليون ه اييتي، بسبب تدهور البيئية، اذ تعاني ه اييتي تعرية في التربة من اسوأ ما يعرفه العالم، واستنادا الى تقرير اعدته الوكالة الامريكية للتنمية الدولية فان الأثر الاجتماعي والاقتصادية لتدهور البيئة آثار بالغة وتساهم في ازدياد الهجرة من المناطق الريفية⁽³³⁾.

5-2. مخاطر تلوث الهواء الجوي:

تتزايد المخاطر المترتبة على تلوث الهواء بمختلف انواع الملوثات الا ان اكثر هذه التأثيرات مدعاة للقلق هو العواقب المحتملة للتسخين، بسبب تزايد نسبة غاز ثاني اوكسوري الكربون، والغازات الاخرى في الجو، ومن المحتمل ان اي تغير مناخي متفاوتا في آثاره، يكون معطلا للأنشطة الزراعية، في مناطق توفر ن سرية كبيرة من محاصيل العالم، من الحبوب، ولربما تسبب تنقلات سكانية جماعية من المناطق التي يتوطن فيها الجوع، ويمكن ان ترتفع مستويات سطح البحر، خطر النصف الاول من القرن الحادي والعشرين، ارتفاعا يكفي لتغيير الحدود بين البلدان لساحلية بصورة جذرية وتغيير اشكال الطرق المائية الدولية، واهميتها الاستراتيجية وهي آثار من المرجح ان تزيد من حدة التوترات الدولية، كما ان من المرجح للتغيرات في المناخ،

ومستوى سطح البحر، ان تعطل مناطق تربية انواع من الاسماك لها اهمية اقتصادية، وهكذا فان عملية التقليل من اسباب تلوث الغلاف الجوي وابطاء التسخين الشامل يصبح مهمة اساسية لتقليل مخاطر النزاع.⁽³⁴⁾

5-3. الصراع على المواد الأولية:

بالاضافة الى مشكلات الفقر، والاجهاد البيئي، يمكن للتسابق على المواد الأولية غير المتجددة او الطاقة، ان يخلق توترا، فقد كان البحث عن المواد الأولية هو السبب الكائن وراء معظم اشكال التنافس بين القوى الاستعمارية. وفي الوقت الذي تدفع فيه اشكال ال تنمية غير المستدامة، يلدانا معينة الى الحدود القصرى من استنزاف البيئية، فانه يمكن للفروق فيما و هنته الطبيعية من الموارد، او التفاوت في مصادر الطاقة او الاراضي الزراعية ان نشعل نيران التوتر والصراعات الدولية، فالتنافس على استخدام الموارد المشتركة، مثل مصايد المحيطات او على استخدام موارد محلية مثل الانهر والمياه الساحلية، يمكن ان يصعد مستوى الصراع الدولي، ويهدد بذلك السلام والامن في العالم.⁽³⁵⁾

5-4. الصراع على الموارد المائية:

لقد تضاعف استخدام الماء في العالم، خلال الفترة الواقعة بين عامي 1940 - 1980 وتضاعف ثانية، مع بداية القرن الحادي والعشرين، حيث يتوقع ان يذهب ثلثا كمية الماء المتوقع استخدامها لاغراض الزراعة، ولكن (80) بلدا يقطنها 40% من سكان العالم تعاني الآن نقصا خطيرا في المياه، وسوف تشدد المنافسة على الماء لاغراض الري والصناعة والاستهلاك المحلي، ولقد نشبت نزاعات حول مياه الانهر، في الكثير من الدول، وفي افريقيا (النيل) وفي الشرق الاوسط (نهر الاردن، والليطاني والعاصي ونهري دجلة والفرات).

وتعتبر المصايد، سواء كانت ساحلية او محلية، ذات اهمية حيوية لغذاء الانسان في كثير من البلدان، والافراط في الصيد يهدد العديد من الاقتصاديات الوطنية باخطار مباشرة، فوعدت آيسلندا (على سبيل المثال)، نفسها في عام 1974، وهي تعتمد على صناعتها السمكية اعتمادا كبيرا، تخوض حربا سمكية، مع المملكة المتحدة، وتوجد توترات مماثلة في البحار اليابانية والكورية، وتسبب الاعلان في عام 1987، عن منطقة خاصة لصيد الاسماك حول جزر الفوك لاند في المزيد من توتر العلاقات بين بريطانيا والارجنتين.⁽³⁶⁾

وخلاصة ما جاء في اعلاه يمكن ان نستخلص بان هناك علاقة تكاملية بين الأمن والتنمية وخصوصاً مع التقدم العلمي والثورة الصناعية التي صاحبته ظهور موارد جديدة للدخل كالنفط والثروات الطبيعية الاخرى في الكثير من بلدان العالم فضلاً عن اقامة العديد من المنشآت الصناعية الضخمة وذلك للسعي الى تحقيق التنمية

لتوفير الرفاهية لشعوبها .

وفي ظل التنافس المحموم بين الكثير من الدول في الحصول على الثروات وتحقيق الاستفادة القصوى منها وخشيتها من فقدانها او تعرضها للتلغف او السرقة بدأ الاهتمام يدور بالأمن لكي يحقق الحفاظ على الثروات من ناحية ومن ناحية اخرى لكي يسمح بالاستغلال الامثل لها دون خوف او قلق .

ومما لاشك فيه ان عملية توفير الامن في المجتمعات الحضرية يؤدي الى قيامها بتحقيق خططها الطموحة للتنمية والتي اصبحت مع التطور التكنولوجي والمعرفي والتقني الهائل اليوم تنسم بالتنوع والشمول. فلم تعد التنمية تقتصر على جانب واحد بل شملت الموارد الاقتصادية والجوانب الصناعية والثقافية والبيئية والسياسية. ومن هذا المنطلق تعاضم دور الاجهزة الامنية الموكل اليها المحافظة على الامن، اذ اصبحت العمود الرئيسي الذي ترتكز اليه كل صور التنمية ومقوماتها. وان عملية التلازم والارتباط قائم بين الامن والتنمية وهما يشكلان كلا لايتجزأ . وهناك حقيقة لاتقبل الجدل والمناقشة حاصلها ان الأمن أسبق في الوجود من التنمية بمعناها الاصطلاحي، فلاحياة بدون أمن - فالانسان منذ البدايات الاولى كان يفكر في الامن وفي الذود عن نفسه واصله وعشيرته من احوال الطبيعة والصراعات القبلية قبل ان يهديه فكرة الى تنمية ماحوله، واستغلال موارده الطبيعية على نحو يكفل له الحياة. ولقد شغلت قضية الأمن الانسان فترة طويلة من الزمن حتى تحددت مفاهيمه ووسائله وغاياته ومن خلالها اتجه الفكر الانساني الى الارتقاء بتدبير السبل التي تكفل له الحياة بالتفاعل مع الطبيعة واستخلص من تجاربه نظريات اسهمت في توفير سبل الحياة الكريمة له ومن بينها نظرية التنمية الذاتية، وقوامها الاعتماد على الذات في توفير مقومات الحياة الاساسية للانسان .

ولا سبيل الى تحقيق التنمية الا بتوافر مقومات اساسية لاغنى عنها واهمها الأمن. ولقد اثبتت التجارب في الماضي تعثر التنمية اذا غاب. فمن خلال التجارب ظهر بان التنمية لاتزدهر الا في وجود الأمن، بل ان التنمية تتفاوت ضيقاً واتساعاً بقدر توافر الامن. ومن هناك غدت العلاقة بين الامن والتنمية ضرورة لاسبيل لانكارها بل أضحي من المناسب صياغة هذه العلاقة بتجديد مدلولها وعناصرها ووجه الارتباط بينها والعناصر ذات الدلالة والتأثير في تحديد مداها . وان عملية تحقيق مستوى عالٍ من الأمن والاستقرار يكون له مردود ايجابي على جهود التنمية والذي يتحقق من خلال ما يلي:

- تزايد الاستثمارات .
- نقل المفقودات الاقتصادية المتمثلة في السرقات والسطو وعمليات الابتزاز .
- تنخفض نفقات الانتاج خاصة فيما يتعلق بتكلفة الحراسة والتأمين .
- ترتفع الايرادات الناجمة عن الانتاج غير السلعي مثل السياحة وخدمات العبور

- والتخزين وإعادة التصدير .
- تزايد عمليات الائتمان وبالتالي تنشيط الاستثمارات وتوسع الاسواق وتزداد فرص العمل المتاحة .
 - تتدفق الاستثمارات الاجنبية وتوطن الشركات العالمية فروعاً لها بهدف الاستفادة من المزايا النسبية التي يوفرها المناخ للعمل والانتاج، وازافة الى ذلك فان تحقيق درجة عالية من التنمية يكون له تاثير ايجابي على الوضع الامني من خلال ما يلي :
١. توفير فرص العمل المناسبة للراغبين في العمل والداخلين الجدد لسوق العمل وبالتالي تنخفض معدلات البطالة وتتقلص مدد الانتظار للحصول على عمل .
 ٢. تحقيق مستويات عالية من الدخل تمكن غالبية الافراد من تحقيق الاشباع المأمول .
 ٣. توفير حصيلة مناسبة من الضرائب والاستقطاعات تمكن من اقامة انظمة مناسبة للضمان الاجتماعي وتوفر دخولاً مناسبة للمتقاعدين والعاطلين وغير القادرين عن العمل .
 ٤. توفير التمويل اللازم للانفاق على خدمات الأمن الاساسية والانفاق على مرفق الشرطة ليمتكن من القيام بالاعباء الملقاة على عاتقه بقدر عال من الكفاءة .
 ٥. توفير الانتاج السلعي والخدمي الذي يكفي لاشباع حاجة المجتمع المحلي سواء من خلال الاستهلاك المباشر او تصدير جزء منه لتغطية السلع المستوردة من الخارج والتي يحتاجها المجتمع وبالتالي يستطيع المجتمع ذاته دون الخضوع للمتغيرات الخارجية والتي غالباً ما تكون انعكاسات سلبية على الاوضاع الأمنية الداخلية.
6. **الاستنتاجات :**

١. هناك علاقة وتأثيرا متبادلا بين الانسان والبيئة في كل زمان ومكان، ولكن هذه العلاقة تختلف في حجم ونوعية تأثيرها من زمن الى آخر، كما انها تختلف من مكان الى آخر بسبب طبيعة هذه البيئة، وبحسب طبيعة الامكانيات والوسائل التي يستخدمها. فالانسان في العصور القديمة كان يؤثر على البيئة، ولكن كانت هناك حدودا لهذه التأثيرات مقيدة ببدائية وبساطة الوسائل والاعمال التي كان يمارسها، وسرعان ما تطورت هذه التأثيرات مع تطور نمط حياة الانسان، وظهور التكنولوجيا الحديثة ووسائل المواصلات والتي تستخدم في التنمية والانتاج، لفعاليتها وسرعة التغيرات التي تحدثها في هذه البيئة ، مما جعل هذه البيئات تعجز عن استيعاب او احتواء هذه التغيرات .
٢. هناك اتفاقا مبدئيا بين سكان المعمورة، بضرورة العمل من اجل درء مخاطر

التلوث البيئي، إلا أن هناك اختلافات حول نمط ونوعية الإجراءات و السياسات التي يمكن اتخاذها للحد من هذه التلوثات، ففي الوقت الذي دعت فيه الدول المتقدمة (في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر ستوكهولم) الى الحد من عمليات التصنيع والشمية في بعض المناطق (حيث يعتقد انها اكثر ضررا بالبيئة)، نجد ان بعض الدول النامية في افريقيا رفعت شعار : اهلا بالتلوث الذي يجعلنا نحصل على ما نحتاج من الغذاء ونتخلص من الفقر والجوع.

٣. ان الفرد يحتاج الى عام ل الأمن واطمأنينة ، حاجته الى الم نظليات المادية الاساسية وهذا الامن يعتبر ضرورة و اساس لأمن الدولة التي يعتبر الفرد لبنته الاساسية.

٤. ان مفهوم الامن ليس مرتها بمدى القوة العسكرية والعوامل السياسية وانما هناك عوامل اخرى في غاية الاهمية م ثل التقنية اضافة الى العوامل الاجتماعية والاقتصادية .

٥. هناك علاقة متبادلة بين الامن وال تنمية، حيث ان الامن يلعب دورا ايجابيا في عملية التنمية وعلى العكس تؤدي حالة النزاع وانعدام الامن الى نتائج سلبية على التنمية من خلال ما يلي :

أ. ان حالة النزاع وانعدام الامن والاستقرار، تؤثر على كفاءة عوامل ووسا على الانتاج المادية والبشرية .

ب. استغلال موارد البيئة من اجل رفد متطلبات القوة العسكرية والتسليح، مما يؤدي الى اتجاهات ال تنمية غير المستدامة، كما يسبب اخ تلال انظمة دعم وحماية البيئة المحلية .

ت. يؤدي انعدام الأمن على الصعيد الاقليمي الى اهمال سبل التعاون وبتسويق الجهود المبذولة لحماية البيئة بين الدول المجاورة .

٦. هناك علاقة بين ظواهر الاجهاد البيئي وبين انعدام الامن على الصعيد الاقليمي للاسباب التالية :

أ. بعض ظواهر التلوث او الاضرار البيئية العابرة للحدود مثل التلوث الهوائي او التلوث المائي.

ب. بسبب دوافع السيطرة على الموارد البيئية المشتركة، وتجاهل مصالح وحقوق الآخرين.

ت. يمكن ان تكون الازمات والمشاكل التي يثيرها اللاجئون (نتيجة تدهور البيئة) سببا في التوتر وانعدام الامن بين الدول المتجاورة

٧. ان استمرار تلوث الهواء الجوي وبصورة خاصة زيادة ن سية غاز CO2 يتركل دافعا للقلق والخوف على مستقبل البشرية وانعدام الامن ال دولي نتيجة للعواقب المحتملة للتسخين الشامل للارض وحسب ما يلي :

- أ. يمكن ان يكون ه ذا التسخني سببا في تفاوت واختلا ل مناخي يكون معطلا
للانشطة الزراعية م سربة هجرات جماعية من بعض المناطق بسبب ا لفقور
والجوع .
- ب. يمكن ان ترتفع مسرتويات سطح البحر بشركل يكفي لتغيير الحدود والطرق
المائية مما يزيد التوترات الدولية .
- ت. يمكن ان تؤدي التغيرات في (1، 2) الى تحليل مناطق تربية انواع من
الاسماك ذات اهمية اقتصادية .
٨. ان النظرة الشاملة للامن الاول ي يجب ان تتجاوز التركيز التقليدي على القوة
العسكرية حيث ان عمليات التزنية غير المستديمة، يمكن ان تكون مصدر انعدام
الامن .

Abstract:

This study aims at exposing the relationship between environment, national security, and sustainable development. This study is achieved due to the fact that there is a complementary relationship between security and environment especially with the progress of scientific and industrial revolution that accompanied the emergence of new sources of income such as oil and other natural resources in many countries of the world as well as the establishment of several large industrial facilities and that for the pursuit of development to provide prosperity for their peoples.

There is no doubt that the process of providing security in urban communities leads to the achievement of its ambitious plans for development, which is now synchronized with the vast development of technological and technical knowledge. Development today is characterized by diversity and inclusion, for development is no longer limited on one side, but included aspects of economic, industrial, cultural, environmental and political resources. In this sense, the role of security agencies assigned to maintain security has been growing, for they have become the main pillar underlying all forms of development and its components. The process of correlation and connection between security and development is integral and constitutes one whole.

مصادر البحث وهوامشه

- (١) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (اعداد) : "مستقبلنا المشترك" ترجمة محمد كامل عارف، مراجعة على حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة : 142 (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب 1989 .
- (٢) سيت، ف. دوكلاس موسى، ترجمة بهاء شاهين، "مبادئ التنمية المستدامة"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000 .
- (٣) "الاستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة العمل البيئي لدولة الامارات العربية المتحدة"، مؤسسة زايد للبيئة، سبتمبر، 2000 .

العلاقة بين البيئة والأمن والتنمية

- (٤) لغرض الاستزادة بالمعلومات في هذا المجال يمكن الرجوع الى البحث الموسوم " الانسان والبيئة والتنمية " للدكتور حيدر عبد الرزاق كمونة المنشور في ندوة البيئة البشرية في الوطن العربي، بغداد للفترة 17-21 ايلول في مجلة " قضايا عربية. العدد 5- بيروت، 1981 .
- (٥) عبد الله، عبد الخالق، " التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية "، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، 1993، ص 93 .
- (٦) اللجنة العالية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، مصدر سابق ص 110 .
- (٧) عبد الله، عبد الخالق، مصدر سابق، 1993، ص 79-103 .
- (8) David pearce ,sustainable development , eduard Elgar , 1990, p.30 .
- (٩) عبد الله، عبد الخالق، مصدر سابق ص 242-243 .
- (١٠) نفس المصدر السابق .
- (11) World Bank , " World Development Report " , Washington , 2004 .
- (١٢) عبد ربه، محمد عبد الكريم، " مقدمة في اقتصاديات البيئة "، جائزة زايد الدولية للبيئة، الامارات العربية، 2003، ص 64 .
- (١٣) نفس المصدر السابق، ص 221 .
- (١٤) عارف، محمد كامل، مصدر سابق، 1989، ص 37 .
- (١٥) الحناوي، عصام، " الاعلام والتوعية والقضايا البيئية "، الاعلام العربي، والقضايا البيئية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1991، ص 72 .
- (١٦) رشتي، جيهان، " القضايا البيئية "، البيئة والتنمية المستدامة في مصر والعالم العربي، كلية الاعلام، جامعة القاهرة ، 1994، ص 19 .
- (١٧) نفس المصدر السابق، ص 22 .
- (١٨) طلية، مصطفى كمال، " المشكلات البيئية والتنمية القومية ومساهمة الاعلام والاتصالات في مواجهتها "، الهيئة القومية ومساهمة الاعلام والاتصالات في مواجهتها، الهيئة العامة للاستعلامات، مجلة " النيل "، العدد 4، 1990، ص 19 .
- (١٩) نفس المصدر السابق، ص 20 .
- (٢٠) نفس المصدر السابق، ص 20 .
- (٢١) نفس المصدر السابق، ص 20 .
- (22) The public and Environment , vnep ,1988,p.82 .
- (٢٣) ملاط، هيام، "تقييم عناصر الانقاذ المتضمنة في التشريعات البيئية في بلدان مختارة أعضاء الاسكوا"، موقع اصدقاء البيئة، شبكة المعلومات الدولية 2001/4/15 .
- (٢٤) الحناوي، عصام، مصدر سابق، 1991، ص 135 .
- (٢٥) محاور ويوماج العمل العربي للتوعية المستدامة .
- (٢٦) منشورات الامم المتحدة، برنامج الامم المتحدة الانماني، تقرير التنمية البشرية ، 1991، ص 102 .
- (٢٧) نفس المصدر السابق .
- (٢٨) النشاط، عبد المنعم، "التنمية السياسية في العالم الثالث"، نظريات وقضايا مؤسسة العين للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة ، 1988 .
- (٢٩) كمونة، حيدر عبد الرزاق، "التقييم الاقتصادي ولسياسة حماية البيئة"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 3، بيت الحكمة، بغداد، 2000 .
- (30) Stackholm Inzernational pace Research lstitute (Sipri) Word Imanants and Disdrment , yearbook (1986,1988,1990), oxford University, press ,1986,1988,1990.
- (٣١) التهامي، نقرة، "مفهوم الحديث للامن الشامل"، مركز العربي للدراسات الامنية والترريب، الرياض، 1990، ص 21 .
- (٣٢) عارف، محمد كامل، مصدر سابق، 1989، ص 414 .
- (٣٣) نفس المصدر السابق، ص 415 .
- (٣٤) نفس المصدر السابق، ص 418 .
- (٣٥) نفس المصدر السابق، ص 417 .
- (٣٦) نفس المصدر السابق، ص 418 .